بيان

جمهورية مصر العربية

حول تقرير لجنة القانون الدولي

القواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي jus cogens

- يتركز بيان جمهورية مصر العربية فى هذه المداخلة على الفصل الثامن من تقرير لجنة القانون الدولى المتعلق بموضوع القواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي jus cogens.
- فى البداية، نتقدم بالشكر الى لجنة القانون الدولي، وبشكل أخص الى السيد ديري ثلادي المقرر الخاص للموضوع، على الجهد الكبير المبذول في هذا الخصوص، بما في ذلك تقديم التقرير الثالث للمقرر الخاص الذي تناول النتائج والآثار القانونية المترتبة على القواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي jus cogens، بما في ذلك مشروع الإستنتاجات من ١٠ الى ٢٣.
- تتمثل الملاحظات على مشروع الإستنتاجات فيما يلي:

[redacted]

فانه يُفضل في تلك الفرضية اعادة النظر في المعاهدة برمتها. اضافة الى ذلك، تضع الفقرتان ٢ (ب) م٢

(ج) شرطين للاستثناء، الأول هو "اذا كانت الأحكام التي تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون

أجزاء المعاهدة لا ينطوى عل إجحاف"، وذلك دون أن تحدد الفقرتان معايير تطبيق الشرطين ومن ستكون له السلطة التقديرية فى الحالتين لتقرير إنطباق الشرطين من عدمه، فضلاً عن أن ذلك سوف يفتح الباب أمام الإستثناءات بالنسبة لإحترام وعدم جواز مخالفة القواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي jus cogens، وهو أمر غير مقبول بالنسبة لنا.

٤- بالنسبة لمشروع الإستنتاج رقم ١٧ (الفقرة الفرعية رقم ٢): نرى أهمية حذف عبارة "قدر الإمكان To the